

بالتعاون مع المحامي فيل شاينر (Shiner Phil) من منظمة 'محامون من أجل المصالح العام' (Lawyers Interest Public) وبدعم من مؤسسة المساعدة القانونية في مجال حقوق الإنسان (Trust Aid Legal Rights Human)، سوف ترفع مؤسسة المحق - القانونيون من أجل الإنسان - دعوى أمام المحكمة العليا في المملكة المتحدة يوم الثلاثاء، 24 شباط/فبراير 2009، ضد حكومة المملكة المتحدة، للمطالبة بإجراء مراجعة قضائية حول تقصيرها في الوفاء بالالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي بشأن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتنشأ هذه الالتزامات في سياق الانتهاكات الإسرائيلية للقواعد القطعية التي ينص عليها القانون الدولي، ولما سيما فيما يتعلق بتدخلها في حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والاستيلاء على الأرض بالقوة كما هو ثابت على أرض الواقع وخرق مبادئ القانون الإنساني الدولي "التي لا يجوز المساس بها بأي حال من الأحوال". إن هذه الانتهاكات الواقعة على القانون الدولي، بالإضافة إلى الالتزامات التي تنطوي عليها بالنسبة للدول الأخرى، كانت قائمة قبل الهجوم الأخير الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة، بيد أن الأعداد الهائلة من القتلى في صفوف المدنيين والدمار الواسع الذي سببته إسرائيل في القطاع أثناء عملية "الرصاصة المسبوك" والتقصير الجلي من جانب المجتمع الدولي في اتخاذ أية إجراءات مادية لوقف المخروقات التي ترتكبها إسرائيل دفعت مؤسسة المحق إلى رفع طعون ضد الدول الأخرى بصفة مباشرة، مستهلة ذلك بالمملكة المتحدة. وتسعى المحق من خلال هذه الطعون إلى وضع حد لما يعرف بسياسة "الأعمال الاعتيادية" التي تتبعها تلك الدول في علاقاتها مع إسرائيل.

في يوم 3 شباط/فبراير 2009، قدمت منظمة 'محامون من أجل المصالح العام'، بالنيابة عن مؤسسة المحق رسالة رسمية تمهيدية للمطالبة بإجراء مراجعة قضائية. وقد دعت مؤسسة المحق في هذه الرسالة الوزراء المعنيين في حكومة المملكة المتحدة لتحديد الأدلة أو الإجراءات التي يرتؤونها وبصورة لا يخالجها الغموض في حال كان موقفهم يقضي بأن المملكة المتحدة أوفت بالالتزامات الدولية قبل شن عملية "الرصاصة المسبوك" وبعدها، مع التركيز بشكل خاص على مسؤولية المملكة المتحدة في التحقيق فيما إذا كانت إسرائيل قد أقرت على ارتكاب جرائم حرب في قطاع غزة في سياق عملياتها العسكرية المذكورة، حيث أن هناك علاقة سببية قائمة بين اقتراح جرائم الحرب والإجراءات التي تقع ضمن اختصاص المملكة المتحدة. وقد حدا بنا تخلف حكومة المملكة المتحدة عن الرد على مطالبتنا إلى المشروع في رفع هذه الدعوى ضدها.

سوف تُرفع هذه الدعوى في تمام الساعة 11:00 صباحاً بتوقيت غرينتش من يوم الثلاثاء، 24 شباط/فبراير 2009 أمام محكمة العدل العليا في المملكة المتحدة. ونحن ندعوكم إلى حضور مؤتمر صحفي والمشاركة في تظاهرة ستُنظم أمام مقر المحكمة في لندن بعد رفع هذه الدعوى، أو حضور المؤتمر الصحفي الذي سيُعقد في مدينة رام الله في الساعة 1:00 ظهراً بالتوقيت المحلي في استوديوهات راماتان (Studios Ramattan). نرجو منكم أن لا تترددوا في التواصل مع مؤسسة المحق على البريد الإلكتروني alhaq.pal@gmail.com إن كانت لديكم أية استفسارات أو تعليقات ذات صلة، أو إن كنتم تودون الحصول على المزيد من المعلومات فيما يتعلق بهذه القضية.